مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الديمقراطية الراديكالية عند أكسل هونيث
اسم الكاتب: انمار محمود مجيد، أ.م.د. سناء كاظم كاطع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/439
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 12:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal – Radical democracy of Axel Honneth
Issue (63) **June** (2022) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Radical democracy of Axel Honneth

Researcher.Anmar Mahmoud Majeed Asst.prof.Dr.Sanaa Kadhum Gateh
University of Baghdad/ College of Political Science
mahmoodanmar664@gmail.com sanaa.kadem@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date:23/9/2019 accepted date:16/12/2019 Publication date:1/6/2022

httphttps://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.625

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

In contemporary discourses the debate of most Western thinkers is about the efforts to clarify the normative foundations of democracy. And then, some political thinkers have adopted other models differ in terms of standards for traditional liberal democracy. Be the common goal of democracy will give the formation of a greater role than usual in political liberalism rather than limiting the participatory activity of citizens on the function to give permanent legitimacy to the exercise of state authority. The activity is to be permanently enshrined in the democratic public sphere and the issue must be understood as the source of all political decisions.

Keywords: radical democracy, liberal democracy, republican democracy, procedural democracy.

الديمقراطية الراديكالية عند أكسل هونيث

الباحث: انمار محمود مجيد أ.م.د. سناء كاظم كاطع
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
sanaa.kadem@copolicy.uobaghdad.edu.iq mahmoodanmar664@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/٩/٢٣ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٩/١٢/١٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

الملخص:

في الخطابات المعاصرة سارَ النقاش عند اغلب المفكرين الغربيين في الجهود المبذولة لتوضيح الأسس المعيارية للديمقراطية. ومن ثم فقد تبنى بعض المفكرين السياسيين

نماذج اخرى تختلف من حيث المعايير عن الديمقراطية الليبرالية التقليدية. يكون هدفها المشترك إعطاء تشكيل الإرادة الديمقراطية دورًا أكبر من المعتاد في الليبرالية السياسية. بدلاً من قصر النشاط التشاركي للمواطنين على وظيفة إضفاء الشرعية الدائمة على ممارسة الدولة للسلطة، فإن نشاطها هو أن تكون مسألة دائمة مجسدة في المجال العام الديمقراطي ويجب أن تُفهم على أنها مصدر القرارات السياسية كلها.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الراديكالية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الجمهورية، الديمقراطية الإجرائية.

المقدمة:

لقد تبنى العديد من المفكرين السياسيين الغربيين في طروحاتهم نقد الديمقراطية الليبرالية. الا انه في الغالب لم يدخل هذا النقد في تهديم النجاحات التي حققتها الديمقراطية الليبرالية، وانما كانت تصب في خدمة المشروع الليبرالي وإعادة التقييم ومواكبة الصيرورة التاريخية للمجتمعات. ومن هنا تطرح حنا ارندت (الديمقراطية الجمهورية) ومن ثم يطرح هابرماس (الديمقراطية الإجرائية)، وبعد ذلك يسهم أكسل هونيث[١] في تبني الديمقراطية التعاونية على اسس راديكالية. واهمية الدراسة تتعلق بكون الديمقراطية الراديكالية تعد من اهم الديمقراطيات التي سعت الى اشراك الافراد في صنع القرار السياسي وعدم اختزال دور الفرد فقط على مشاركته في الانتخابات الدورية.

ومن بين أبرز الاشكاليات التي تواجه الدراسة هو كيفية توصل المفكرين الغربيين الى نتاجات من شأنها العودة الى مفهوم الديمقراطية في مشاركة الافراد بصنع القرار السياسي؟ وما هي اهم وابرز الاطروحات في ذلك؟ ربما يكون مفهوم هونيث (الديمقراطية الراديكالية) هو التغيير الجذري في الليبرالية. الا ان فرضية الدراسة تنطلق من ان راديكالية هونيث لا يراد منها التغيير الجذري للديمقراطية الليبرالية وانما إعادة مفهوم الديمقراطية الى معناه الاصلي وهو "حكم الشعب"، وهذا المعنى لا يتم وفق

الديمقراطية المباشرة كنظام حكم. وانما وفق ديمقراطية تعاونية يعمل كل فرد وفق العمل المخصص له.

ومن أجل التأكد من صحة الفرضية فقد اعتمد الباحث على منهجين في اثبات صحة الفرضية هما: المنهج التحليلي والمنهج المقارن. وقسمت الدراسة على محورين، يحمل الاول عنوان، ثلاث نماذج من الديمقراطية الراديكالية. ويحمل الثاني عنوان، الديمقراطية التعاونية على اسس راديكالية.

اولاً: ثلاث نماذج من الديمقراطية الراديكالية

ما يستند عليه هونيث هو افتراض (كانت) بوجود الجمهوريات الدستورية من اجل تحقيق السلام الدائم، والتي تركز في حجته المركزية على ان، ميل الدول لتطبيق القوة العسكرية سيتوقف بمجرد أن يتمكن المواطنون من المشاركة في الإرادة السياسية(Honneth 2007,213). من هنا يطرح بعض المفكرين السياسيين سؤالاً مهماً لاسيما عند كل من حنا ارندت وهابرماس وأكسل هونيث، هل نجحت الديمقراطية الليبرالية بمشاركة الافراد في الارادة السياسية ام انها توقفت على التصويت الدوري الذي يدلي به الافراد كل بضع سنيين؟.

من أجل فهم تشخيص هونيث لديمقراطيات اليوم، وجب النظر عن قرب إلى فهمه للديمقراطية، وهو ما أوضحه في مقالته "الديمقراطية كتعاون انعكاسي: جون ديوي ونظرية الديمقراطية اليوم"(Honneth 1998).

في المقالة، يبدأ هونيث من مناقشة ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية، وهو أنموذج الليبرالية، وأنموذج الجمهورية (المرتبطة مع حنا ارندت)، وأنموذج الإجرائية أو المنهجية (المرتبطة مع هابرماس). ان لكل أ نموذج من هذه النماذج مفهوم مختلف للعملية الديمقراطية مما أدى إلى تضارب الآراء حول طبيعة المواطنة والحقوق والدولة وسيادة الشعب، ان أحد الاختلافات المركزية هو أن الانموذج الليبرالي يقلل من المشاركة السياسية إلى إضفاء الشرعية على السلطة السياسية بشكل دوري من طريق التصويت،

في حين أن انموذج الجمهورية والإجرائية التي يصفها هونيث بأنها نماذج من "ديمقراطية راديكالية" ترغب في توسيع مشاركة المواطنين لتشمل مداولات دائمة بين الجمهور. ومع ذلك، هناك فهم مختلف لاوضاع المداولات العامة، ان الموقف الجمهوري يفترض مسبقاً وجود مجتمع متماسك يتمتع بالحكم الذاتي وفضائل المواطن، في حين أن الموقف الإجرائي يدافع عن المثل الأعلى للمجتمع اذ تحاول حل المشكلات السياسية بطريقة عقلانية وبطريقة مشروعة، وهو ما يتطلب إجراءات مبررة أخلاقياً (Honneth 1998.218).

وعلى هذا الاساس تفهم الديمقراطية الراديكالية بأنها تساهم في تحقيق المساواة في الحقوق والحريات السياسية في الديمقراطيات الليبرالية، لا سيما ان هذه الرؤية الراديكالية ترمي إلى أخذ الديمقراطية الليبرالية على محمل الجد أكثر من القيام بالمواقف الليبرالية (Lysaker 2017, 33). وذلك لعدم تحقيق الشروط التحفيزية لأي نظام ديمقراطي إلا عندما يفهم المواطنين أنفسهم جميعا كمساهمين في المساعي التعاونية، وهذا يتطلب توزيعا عادلا للعمل. يمكن لنطاق من النشاط التعاوني قبل العمل السياسي في عالم العمل شريطة أن يستند إلى تقسيم عادل ومنصف للعمل الاجتماعي، أن يوفر بيئة تعليمية للمواطنين جميعا مما يحفزهم على فهم السياسة الرسمية كسياق مهم آخر للنشاط التعاوني. ومن ناحية أخرى، يجب ان يشمل الشكل الامثل للحياة الاجتماعية على تقسيم عادل للعمل يوفر للأفراد الفرصة لتطوير تقدير الذات من طريق مساهماتهم في حل المشكلات الجماعية بشكل عام. وبجملة أخرى، هناك ما يبرر التقسيم العادل للعمل من طريق المتطلبات التحفيزية للديمقراطية السياسية، ومن ناحية أخرى المتطلبات الداخلية لتشكيل الهوية غير المشوهة (Zurn) 2005, 96. وعليه يؤكد هونيث على مزايا نظرية الديمقراطية الراديكالية على نظريات الديمقراطية الاخرى، مثل أنموذج هابرماس للديمقراطية الإجرائي والنماذج الجمهورية التي طورتها حنا أرندت. على سبيل المثال، يقدم ا نموذج هونيث تبريراً واضحاً ومعرفياً

لإجراءات اتخاذ القرار الديمقراطي، وشرحاً واضحاً للتحفيزية على المشاركة السياسية (Zurn 2005, 96).

ويؤكد هونيث على فهم الديمقراطية الراديكالية المختلف للحرية اذ تمثل النظرة الليبرالية دفاعاً عن الحرية اذ يمكن للأفراد أن يدركوا حريتهم بشكل مستقل عن التفاعل الاجتماعي، وهو ما يفسر سبب دفاعهم عن فكرة أن التصويت الدوري يكفي. إن الموقفين الديمقراطيين الراديكاليين يدافعان عن الفهم التواصلي للحرية اذ لا يمكن للأفراد تحقيق استقلالهم إلا من طريق التفاعل في المجال العام، مما يجعل التصويت الدوري غير كافٍ. على الرغم من تأييد هونيث للفهم التواصلي للحرية، إلا أنه يجادل بأن الموقف الجمهوري والإجرائي يفتقران إلى سرد مقنع للشروط المسبقة التحفيزية اللازمة للأفراد للمشاركة في المداولات العامة، ويعتقد هونيث أن جمهوريّة ارندت هي أخلاقية أكثر من اللازم اذ إنها تفترض مسبقاً فضائل سياسية شديدة للمواطنين وتفترض أن المشاركة السياسية يجب أن تكون الهدف المركزي في حياة المواطنين جميعا، وهو أمر لا يمكن التوفيق بينه وبين التعددية الأخلاقية في المجتمعات الحديثة (Arentsh0rst 2016, 46). اما المشكلة الإجرائية في النظرية الديمقراطية عند هابرماس فهي في شكلها الرسمي المهتم فقط بالجانب السياسي للديمقراطية، وهو ما يعيق فهم الطريقة التي يعتمد بها المداولة السياسية على المساواة الاجتماعية الاقتصادية. لذلك، يحاول هونيث تطوير بديلاً لكل من الجمهورية الأخلاقية بشكل مفرط والإجرائية الفارغة من طريق اللجوء إلى تصور جون ديوي للديمقراطية. على الرغم من أن ديوي أيد أيضاً فكرة التواصل المتعلقة بالحرية، إلا أنه لم يرتكز على أنموذج للسبب المشترك بين الأهداف، ولكن على انموذج للتعاون الاجتماعي، لا سيما ان ديوي فهم الحرية الفردية على أنها إدراك ذاتي للفرد ضمن تقسيم العمل التعاوني، وفهم المداولة الديمقراطية على أنها لحظة حل المشكلات وانعكاسها على المجتمع التعاوني، اذ تفترض فكرة الديمقراطية هذه أن تقسيم العمل في المجتمع منظم بطريقة

عادلة ومنصفة بحيث يستطيع كل عضو أن يفهم نفسه كجزء من الكل التعاوني، عندئذ يتمكن الأفراد من فهم عملهم كمساهمة مجدية في مجتمع تعاوني، ويمكنهم أن يتبينوا قيمة المداولات الديمقراطية كأفضل وسيلة لحل المشكلات الجماعية بعقلانية(Arentsh0rst 2016, 47). لا سيما ان رؤية ديوي تؤكد على "أن أكبر تهديد للحرية هو شعب خامل، أن المناقشة العامة هي واجب سياسي"(Dewey) 1963, 66.

لقد أعطى هونيث بعض الدلائل على ما كان ستستخرجه لاحقًا من ديوي عندما بدأ تطوير نظريته حول الديمقراطية في حق الحرية. وفقاً لهونيث تنجح نظرية ديوي الديمقراطية اذ تفشل النظريات الجمهورية والإجرائية للديمقراطية لأنه يجعل من الإجراءات الانعكاسية والمجتمع السياسي، القدرة على التوفيق بين التعاون الاجتماعي وتقرير المصير (Gregory 2019, 133). اذ يتجلى توضيح هونيث بالقوة الموجهة للتقدم الاجتماعي في المؤسسة المناسبة في المجال العام الذي يشارك فيه الافراد جميعا بحرية قدر الإمكان، عندئذ يبرز مجال العمل الديمقراطي بين مجالات الحرية الأخرى، لأنه المكان الوحيد الذي يمكن فيه التعبير عن المشكلات في كل ركن من أركان الحياة الاجتماعية وتقديمها كمهمة يتعين حلها بالتعاون، لا سيما ان الحرية الاجتماعية تظهر كجزء رئيسي من المجال العام بتفوقه على المؤسسات الأخرى، ليس لأنه موجه أساسًا نحو التفاهم المتبادل، ولكن لأنه وحده قادر على جمع العداوات من المجالات الاجتماعية الأخرى(Schmitz 2019, 154). وعليه يرى هونيث إن المجال السياسي ليس كما تعتقد حنا أرندت، وبدرجة أقل، يعتقد هابرماس، في انه المكان المناسب لممارسة الحرية التواصلية، ولكنه الوسيط المعرفي الذي يحاول المجتمع استكشافه ومعالجته وحل مشكلاته في تنسيق العمل الاجتماعي. نظراً لأن عقلانية مثل هذه الحلول تزداد إلى الدرجة التي يتم بها إدراج المتضررين جميعا على قدم المساواة في "عملية البحث"، فلا شك أن يكون التنظيم السياسي للمجتمع منظمًا

بطريقة ديمقراطية، فكلما زادت فعالية تفاعل الناس المعنيين تجاه المشكلات الاجتماعية، زادت حساسية العملية التجريبية التي يمكن أن تصل بها الدولة إلى حلول للمشكلات المعتمدة (Honneth 1998, 775).

ومع ذلك فأن وجهة النظر الليبرالية، في تشكيل الإرادة الديمقراطية لها وظيفة حصرية تتمثل في إضفاء الشرعية على ممارسة السلطة السياسية. فأن نتائج الانتخابات بمثابة الترخيص لتولي السلطة الحكومية، اذ أن الحكومة يجب أن تبرر استعمال السلطة للجمهور. من وجهة نظر الجمهوريين، فإن تشكيل الإرادة الديمقراطية لديها وظيفة أقوى بكثير في تشكيل المجتمع كمجتمع سياسي والحفاظ على ذاكرة هذا التأسيس على قيد الحياة مع كل انتخابات، لا سيما ان الحكومة ليست مخولة فقط بممارسة تفويض مفتوح إلى حد كبير، ولكنها أيضاً ملتزمة برمجياً بتنفيذها سياسات اخلاقية معينة. ومن وجهة نظر الاجرائيين لا سيما عند هابرماس تطرح نظرية الخطاب فكرة ثالثة، الإجراءات والافتراضات التواصلية للرأي الديمقراطي وتشكيل الإرادة بعدها أهم السبل للترشيد الخطابي لقرارات الإدارة المقيدة بالقانون والنظام الأساسي، لاسيما ان الترشيد يعني أكثر من مجرد شرعية ولكن أقل من دستور السلطة السياسية. اذ إن السلطة المتاحة للإدارة تغير حالتها الإجمالية بمجرد خروجها من الاستعمال العام للعقل وقوة التواصل التي لا تراقب فقط ممارسة السلطة السياسية بطريقة متأخرة بل تقوم أيضاً ببرمجتها بشكل أو بآخر. على الرغم من هذا الترشيد الخطابي، فإن النظام الإداري نفسه فقط هو الذي يستطيع التصرف، فالإدارة هي نظام فرعي متخصص لاتخاذ القرارات الملزمة جماعياً، في حين أن الهياكل التواصلية في المجال العام تشتمل على شبكة واسعة من المستشعرات التي تتفاعل في المقام الأول مع ضغط إشكاليات المجتمع بأسره وتحفيز الآراء المؤثرة. فلا يمكن للرأي العام الذي يتم إعداده عبر الإجراءات الديمقراطية إلى سلطة تواصلية أن يحكم نفسه، ولكن يمكن أن يشير فقط إلى استعمال السلطة الإدارية في اتجاهات محددة (Habermas 1994, 9).

أن الإصلاحية الراديكالية عند هابرماس تتمثل في التغلب على ما وصفه الثنائي القديم للإصلاح والثورة من خلال إدخال الإصلاحية الراديكالية، وهو برنامج تغيير تدريجي يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على أسس المجتمع الحديث. في السنوات الأخيرة، تلقت فكرته قدرا معتدلا من الاهتمام المتجدد، قد لا يكون هذا إعادة اكتشاف فكرة قديمة في الوقت الحالي أمرًا مفاجئاً، بالنظر إلى المناخ السياسي الذي يتميز بمستوى عالٍ من الأزمات بما في ذلك أزمة الشرعية وغياب القوة الثورية. ان استعادت فكرة الإصلاح الراديكالي في المناقشات الأخيرة حول التغيير الاجتماعي تعد باختصار، التغيير الجوهري الذي يشترط التحسن التدريجي، لأنها تشير إلى سلسلة من الإصلاحات يمكن أن تغير الهياكل الأساسية للوضع الراهن بمرور الوقت (Schmitz 2019, 149).

بالنسبة إلى هونيث لم يكن تحقيق هذه الاصلاحات في المجتمعات الغربية ممكناً بدون صراعات راديكالية، ولكن على الطريقة الهيغلية(*)، كانت تلك الأدوات في نهاية المطاف مجرد أدوات ضرورية لتنفيذ مشروع نظام اجتماعي عقلاني. من وجهة النظر هذه، فإن التاريخ الحديث هو تاريخ التقدم المعياري، لا ينكر هونيث أنه حتى نظامنا الاجتماعي الحالي يتميز بأمراض الاستبعاد والاضطهاد، ولكن هذه العلامات تُفهم كعلامات على بقايا اللاعقلانية بدلاً من العيوب الأساسية. اذاً مثل هابرماس، يختار هونيث مقاربة براغماتية للتغيير السياسي، كلاهما يرفض فكرة النظام البديل الشامل ويدافع عن الإصلاحات من خلال المزيد من المساواة والحرية. فمن الجانب الراديكالي، لا يبتعد أي منهما عن التفكير على الأقل في احتمال أن القيود الهيكلية للرأسمالية قد تحتاج إلى التغلب عليها لكي تزدهر الديمقراطية الراديكالية، ومن الجانب الإصلاحي، يرفض كلاهما صراحة العمل السياسي بما يتجاوز الإمكانيات التي توفرها المؤسسات القائمة (Schmitz 2019, 155) بما في ذلك التشريعات القانونية والنصوص الدستورية.

في الآونة الأخيرة، أوضح هونيث أفكاره السياسية في فكرة الاشتراكية، على الرغم من أنه لا يستعمل هذا المصطلح، إلا أنه يقدم صورة مختصرة لما يمكن أن تكون عليه نسخة هونيثية للإصلاح الراديكالي. اذ يؤكد هونيث أن التغيير الراديكالي لا يزال ممكنًا دائماً لأنه لا يوجد تقسيم بين رغبات وخيارات المواطنين والمؤسسات التي تشكل حياتهم، فضلا عن ان الصورة التطورية للمجتمع التي تحد بشدة من أفق التغيير لأن الإطاحة بالمؤسسات ينتهك بشكل مباشر الإجماع شبه الديمقراطي الذي نعتمد عليه. وهكذا ايضاً دافع هابرماس عن المؤسسات القائمة لسبب أساسي بحت لأنها تعمل كحصن ضد الاستبداد (Schmitz 2019, 152). ومن جهة أخرى، يلاحظ ديوي أن الطلب على شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي ينبغي أن يشمل الأنشطة الاقتصادية والتي يجب تحويلها إلى خادمات لتنمية القدرات العليا للأفراد، هو الطلب الذي لم تلبِه الليبرالية السابقة (Dewey 1963, 39). وفي ضوء تصور ديوي للقصور الليبرالي الكلاسيكي في ظل الرأسمالية المتقدمة يضع برنامجه، الذي يلخص باختصار، انه يجب أن تصبح الليبرالية راديكالية، بمعنى التصور الراديكالي لضرورة إجراء تغييرات شاملة في إنشاء المؤسسات لإحداث التغييرات وعليه ستكون عملية إنتاج التغييرات، على أي حال، عملية تدريجية. إذا تم تعريف الراديكالية على أنها تصور للحاجة إلى تغيير جذري، فإن أي ليبرالية ليست راديكالية اليوم هي أيضاً غير ذات أهمية ومحكوم عليها بعدم احداث اي تغيير، ومن جهة أخرى، يرفض ديوي أيضاً وسائل الثورة (المسلحة) وعدسة الصراع الطبقي كأداة أساسية راديكالية (Schmitz 2019, 165).

اذ يلاحظ في مقابل أ نموذج الديمقراطية الليبرالية، الذي يعرف الأشكال الأولية لفصل السلطات أو الجمعيات الوسيطة في المجال السياسي العام، فإن لمفهومي الديمقراطية الراديكالية اللذين تمت مناقشتهما ميزة واضحة، نظراً لأنهم ينطلقون من فكرة الحرية التواصلية التي تنص على أن الاستقلال الذاتي الفردي هو السند للتوصل إلى اتفاق

على المستوى الموضوعي في المجال العام(Honneth 1998, 771). وعلى هذا الاساس يؤكد هونيث ان اجراءات محاولة ربط الديمقراطية الراديكالية مع الفهم الليبرالي للسياسة هو بالأساس ربط الديمقراطية الجمهوريّة مع الديمقراطية الإجرائية، فأن الانموذجين المعياريين للديمقراطية هدفهما المشترك إعطاء تشكيل الإرادة الديمقراطية دورًا أكبر من المعتاد في الليبرالية السياسية. بدلاً من قصر النشاط التشاركي للمواطنين على وظيفة إضفاء الشرعية الدائمة على ممارسة الدولة للسلطة، فإن النشاط التشاركي يجب أن يكون مسألة دائمة مجسدة في المجال العام الديمقراطي ويجب أن يفهم على أنه مصدر كل القرارات السياسية. لا سيما ان "الإرادة المشتركة" يتم التعبير عنها دائمًا بشكل أو بآخر بأنها مجرد حقيقة للتعاون الاجتماعي، اذ يجب تحديد جهاز الدولة بعده المؤسسة السياسية المنفذة لهذه الإرادة (Honneth 1998, 768). لاسيما إن حق المواطنين في التوصل إلى اتفاق من طريق المداولات العامة حول المبادئ التي ستنفذها الحكومة، وهو حق قائم على أساس بدائي في دستور هذه البلدان، كان المقصود منه أداة ليس فقط لتحسين القدرة على حل المشكلات السياسية، ولكن أيضًا وبصفة خاصة لتهيئة الاوضاع التواصلية التي بموجبها يمكن للمواطنين توضيح وتحقيق نواياهم السياسية بطريقة غير قسرية ومن طريق القيام بدور متبادل في دور المتحدث والمستمع.

وعلى هذا الاساس ترتبط نظرية هونيث للديمقراطية الراديكالية ارتباطًا وثيقًا بمفهومه لدور مجتمع السوق. اذ إن المشاركين في السوق والمواطنين الديمقراطيين كلهم يتوافقون مع المثل العليا المؤسسية في المجتمع، لأن خصائص الفرد لا يمكن أن تتحقق بدون خصائص المجتمع، فيؤثر بعضهم في بعض في عملية التواصل التداولي. اذ يرى هونيث ان الديمقراطية التداولية للعلاقات الاقتصادية والعائلية يجب ان تكون عادلة وضامنة لمبادئ الحرية في الحياة الاخلاقية الديمقراطية (Gregory 2019,132).

إن هذا الاختلاف المركزي في المجال السياسي العام يرافقه مزيد من الاختلافات في العلاقة بين الدولة والقانون. وبحسب هونيث يفترض تقليد الجمهورية أن هناك مواطنًا متماسكًا في وضع يسمح له بتنظيم نفسه من طريق عمليات التشاور والتفاوض التواصلي لذلك، يمكن فهم سياسة الدولة نفسها هنا فقط كتطبيق لبرامج يتم التفاوض عليها علناً، فلم تعد الحكومة والبرلمان مؤسسات تتمتع بالاستقلالية في الدولة اذ تخضع لإرشادات محددة، بل هي رأس الحربة المؤسسي لعملية الاتصال المتجددة التي لها مركز حقيقي في "المجال العام الديمقراطي" للمواطنين. وعلى النقيض من ذلك، وفقاً للمفهوم الإجرائي، يتعين على مؤسسات الدولة أن تشكل نظاماً فرعياً ملزماً قانونياً ولكن مستقلاً لأن هياكل الاتصالات الواسعة النطاق في المجال العام لا تمتلك على الإطلاق نوعاً من السلطة السياسية التي يمكن من طريقها اتخاذ قرارات ملزمة عالمياً (Honneth 2007, 219). بدلاً من ذلك، يرى هونيث انه يجب تشكيل الرأي العام من خلال تبادل الحجج والإدانات، اذ يساند الرأي العام عملية صنع القرار في مؤسسات إدارة الدولة التي على أساس الإجراءات الديمقراطية أن تضمن المواقف الاجتماعية لاستمرار وجود المجال العام الديمقراطي. وعلى الرغم من جودتها المجزأة، تشير هذه المراجع أيضاً الى الفرق الضروري بين النهجين في مفاهيم القانون الخاصة بكل منهما. اذ تميل الجمهورية السياسية بطبيعتها الى فهم القواعد القانونية بعدها الأداة الاجتماعية التي من خلالها يحاول المجتمع السياسي الحفاظ على هويته. وفقًا للاعتقاد الإجرائي، تمثل الحقوق الأساسية نوعاً من الضمان لاستمرار وجود التفاعل بين المجال العام الديمقراطي والإدارة السياسية. بالنسبة إلى الأول، فإن القانون هو التعبير المبلور لفهم الذات للمواطن المتضامن اخلاقياً. بالنسبة لهذا الأخير، فهو يمثل تدابير وقائية شرعية من الدولة ولكن مشروعة أخلاقياً لحماية الإجراء الديمقراطي بكل تعقيداته (Honneth 1998, 764).

ثانياً: الديمقراطية التعاونية على اسس راديكالية

هيمن هذا التباين الساطع الانموذجين من الديمقراطية الراديكالية على نقاشات الفلسفة السياسية في السنوات الأخيرة، ولكن على الرغم من ثمارها، فقد كان لها تأثير سلبي أيضاً، يبدو في كثير من الأحيان أن هذين المفهومين يستنفذان طيف البدائل التي تقدم نفسها اليوم في محاولة لتجديد وتوسيع المبادئ الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن العثور على أكثر من مجرد بديلين ديمقراطيين راديكاليين لليبرالية السياسية، كما عرضها هونيث من خلال إعادة بناء نظرية جون ديوي للديمقراطية، لذلك يمثل ديوي النموذج الثالث للديمقراطية الراديكالية عند هونيث(Honneth 1998, 764). لا سيما ان المشكلة الصريحة التي تدفع هونيث لتبني نظرية ديوي للديمقراطية هي مشكلة المشاركة السياسية. وعليه يمكن التساؤل عن الكيفية التي تفسر بها النظرية الديمقراطية المعاصرة في رغبة الأفراد بالمشاركة الفعالة في العمليات الاجتماعية والسياسية للرأي الجماعي وتشكيل الإرادة؟ عندها يجب الاشارة بأن التحليل السليم لأسس المشاركة التحفيزية إلى المشاركة الملموسة التي شأنها أن تشجع المواطنين الأكثر نشاطًا على المشاركة السياسية، التي بدورها تعد مشكلة كبيرة تواجه النظرية المعاصرة. فمن الناحية النظرية، ينظر إلى المشاركة النشطة للمواطنين العاديين في العمليات السياسية كشرط معياري للممارسة المشروعة لسلطة الدولة (Zurn 2005, 94).

ووفقاً لهونيث ممكن حل هذه الاشكالية فقط من خلال الشكل العادل والمنصف لتقسيم العمل، اذ يمكن أن يمنح كل فرد من أفراد المجتمع وعيه بالمساهمة التعاونية مع الآخرين في تحقيق الأهداف المشتركة، إن تجربة المشاركة فقط، من طريق المساهمة الفردية، في المهام الخاصة للمجموعة، والتي بدورها تتعاون مع جميع الفئات الأخرى في المجتمع من خلال تقسيم العمل، هي الوحيدة التي يمكن من طريقها أن تقنع الفرد بضرورة وجوده في مجتمع ديمقراطي. في غضون ذلك، ثبت أن مفهوم تقسيم العمل المشحون بالحرية السياسية التي تتطلب العدالة في تقسيم العمل، من خلاله يتم التعرف

على كل نشاط فردي في النشاط الاجتماعي، من موقعه السياسي المحتمل. لا سيما ان في التعاون الاجتماعي، يزداد ذكاء حل المشكلات الناشئة إلى الحد الذي يمكن به للمعنيين جميعاً، من دون قيود وبحقوق متساوية، تبادل المعلومات وحل المشاكل (Deranty 2009, 410).

ويجادل هونيث بأن كتابات ديوي عن الديمقراطية توفر مقاربة بديلة مثمرة لمسألة الأسس المعيارية للديمقراطية مقارنة مع المتنافسين المعاصرين الرئيسيين: الليبرالية والإجرائية والجمهورية. يجادل ديوي، بأن الديمقراطية النابضة بالحياة تعتمد على التقسيم العادل والمنصف للعمل. فإن إعادة تكريس هونيث الصريح لانموذج ديوي، تعطي أدلة فيما يتعلق بنهجه الخاص لمشكلة تقسيم العمل، ولذا، يلخص هونيث المشكلة التي واجهت الفلسفة السياسية، هي قضية الأساس الاجتماعي للمشاركة السياسية في الأسس الاجتماعية للديمقراطية. اذ تعتمد الديمقراطية على متطلبات المشاركة الفردية في عملية تشكيل الإرادة، ولكن العديد من النماذج المعاصرة للديمقراطية تقدم تحليلات غير مناسبة أو غير موجودة بالفعل في تحفيز الأفراد على المشاركة (Deranty 2009, 406). وعليه يرى هونيث ان نظرية ديوي للديمقراطية كشكل من أشكال التعاون ظاهرياً مؤهلة بشكل فريد لإعطاء وصفًا مناسبًا لتحفيز الافراد على المشاركة السياسية، وفقاً لقراءة هونيث لديوي، يجب أن تتطلع النظرية الديمقراطية الراديكالية إلى تلك المجتمعات التعاونية ما قبل السياسية لا سيما تلك المرتبطة بعالم العمل والتي يطور الأفراد من خلالها شعوراً بالتضامن والمصلحة في حل المشكلات الاجتماعية من أجل التنمية وتشجيع الدوافع التشاركية، ان الفكرة الرئيسة هنا هي أن حل المشكلات الجماعية في سياق العمل الاجتماعي يوفر أنموذجاً للأنشطة الجماعية الأخرى،لا سيما العمليات السياسية لتشكيل الرأي والإرادة العامة. فمن خلال إثراء سياق المداولة بين الافراد في التعاون الاجتماعي يزداد الوعي في حل المشكلات الناشئة إلى الدرجة التي يمكن بها جميع المعنيين دون قيود وبحقوق متساوية، تبادل المعلومات وتقديم الأفكار الجيدة (Zurn 2005, 95).

ان العنصر الذي يجمع الاستقلال الفردي والسيادة السياسية هو مشاركة الفرد في تقسيم العمل، سيما أن كل عضو في المجتمع يساهم، على أساس تقسيم العمل، من خلال أنشطته الخاصة في الحفاظ على المجتمع، لهذا السبب، يحق له ان يمتلك دائماً السيادة الكاملة التي يصبح الجميع من طريقها كشخص حامل السيادة، وعلى الرغم من القصور الخطير الذي يمثله عدم وجود وساطة بين المجتمع والسياسة، فإن الدور الحاسم الذي يؤديه تقسيم العمل في حد ذاته لحظة أساسية للأخلاق، لأنه من جهة، يتيح للمجتمع إعادة إنتاج نفسه ماديًا، ومن جهة اخرى، يتسبب في تسجيل النشاط الفردي داخل التنظيم العام للحياة الاجتماعية، الذي يعد الشرط الأخلاقي الصحيح لمشاركة الفرد في الحياة السياسية (Deranty 2009, 407). اذ يشير موقف هونيث الاختزالي بشأن مسألة الظلم الاقتصادي إلى حجته المزدوجة التي مفادها أن التقسيم العادل للعمل هو شرط للديمقراطية الحقيقة (Deranty 2009, 410) . وعليه يرى هونيث ان هناك علاقة حميمة بين الحياة الاقتصادية والحياة الديمقراطية. كما يحدد ديوي الشرط المسبق لإنعاش الجماهير الديمقراطية في المجال قبل السياسي للتقسيم الاجتماعي للعمل، والذي يجب تنظيمه بطريقة عادلة ومنصفة بحيث يمكن لجميع أفراد المجتمع فهم أنفسهم على أنهم مشاركون نشطون في المؤسسة التعاونية (Honneth 2007, 232).

اما في إطار فهم هونيث للديمقراطية الراديكالية، فلا يمكن فهم الدولة كإطار دستوري فقط، فألى جانب ذلك، يفهمها أيضًا كدولة رفاهية. تبعا لذلك، لا يمكن ضمان المشاركة السياسية الحقيقة، وتحقيق جوهر الديمقراطية الراديكالية إلا من خلال إعادة التوزيع، اذ يجب على المجتمع من ثم ضمان درجة كافية من إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وغير المادية، ونتيجة لذلك، وبدون إعادة توزيع اقتصادية، ستنتهي الديمقراطية في مرحلة ما بعد الديمقراطية، وتحديداً السياسة التي يسيطر عليها عملاء من القطاع الخاص يتمتعون بمصالح قوة ومال كبيرة بدلاً من غرض اجتماعي

مشترك. اذ أن عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن تعمل كقيد في من يناقش وما يجري مناقشته في الفضاء العام، وهذا بدوره يمكن أن يضاعف وضع الأفراد والجماعات المهمشة بالفعل، وربما يسهم بدوره في تعزيز خطاب معين أو قوة رمزية محددة، وتحديد من الذي سيكون له تأثير في التبادل السياسي للآراء (Lysaker 2007, 5).لا سيما ان الديمقراطية الراديكالية واثقة من أن كل فرد في المجتمع يستطيع، بمحض إرادته، أن يضع نفسه في الاتجاه المنشود من المصالح التي يتم السعي إليها على أساس تقسيم العمل وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نحدد مميزات الديمقراطية الراديكالية عند هونيث بثلاث مواضع. وعلى النحو ادناه:

١ – ان الديمقراطية الراديكالية هي على النقيض من النظريات التي تؤكد على أهمية الاعتراف بالآلية المشتركة وتحقيق توافق في الآراء بين اعضاء المجتمع جميعا، اذ يعد التنوع الاجتماعي مفيدًا للمجتمع ككل، نظراً لأنه يمثل تعدداً في وجهات النظر وتقسيم العمل الذين يتيحان معاً تحقيق هدف ناجح، لا يُنظر إلى التنوع الاجتماعي على أنه يتسم بالتفكك كما هو الحال في النماذج التي تؤكد على الحاجة إلى إجماع على مستوى المجتمع بشأن الحق أو الخير. ان التعددية المتزايدة وعدم التجانس المشاهد في عالم اليوم يجب أن يسهم بدقة في الصحة العامة للمجتمع لأنه يحاول حل المشكلات الجديدة. علاوة على ذلك، من منظور الفرد، يمكن للمرء أن يرى أيضاً أن الانتماء إلى مجموعة متنوعة من المجموعات المرجعية هو أمر مفيد للنمو. مع ازدياد عدد وتنوع العضويات الاجتماعية للشخص، تزداد أيضاً الضغوط من أجل تطوير هوية متكاملة للفرد، وهذا يعني أن التنوع الاجتماعي الذي يتجلى في مجتمع ديمقراطي، مع التقسيم العادل للعمل وعلاقات التبادل بين مختلف الجمعيات السياسية وغير السياسية، يشجع على تنمية المواطنين المستقلين الذين يمكنهم فهم قيمة إسهاماتهم في المجتمع والعملية السياسية، بعدها اسهامات تبادلية تساهم في حل المشكلات الاجتماعية، لاسيما ان التركيز على التنوع الغني للمجموعات وعلى طابعها المتداخل والمتقاطع يخفف من

إحضار هوية مجموعة واحدة وإلى استبعاد الهويات الأخرى الممكنة (Dewey) 2001, 88.

٢ – ان الديمقراطية الراديكالية تحقق توازن مثمر للنظرية السياسية لما فيها من اعتراف حقيقي بسيادة الافراد يبادلها اعتراف الافراد بكونهم جزءاً من مجتمع ديمقراطي، وعليه فأن مجتمع الديمقراطية الراديكالية هو مجموعات متنوعة عاملة في الحياة الاجتماعية العامة فضلا عن دخولها في عمليات حل المشكلات الاجتماعية. وخلافاً لذلك فأن النظرية الجمهورية، بتركيزها الشديد على تطوير الفضائل الجوهرية التي أيدها المجتمع بالفعل، تتعرض لمخاطر إثقال افتراضاتها بتوقعات أخلاقية عالية للمواطنين. باختصار، يرمي تقديم هونيث لنظرية الراديكالية وأنموذج ديوي للتعاون إلى تقديم تحليل أفضل للمتطلبات الاجتماعية للشكل الديمقراطي للحياة الأخلاقية من النظريات المتنافسة، وعليه يمكن من خلالها تحديد المثل الاجتماعي الديمقراطي (Zurn 2005, 98).

٣ – ان أ نموذج هونيث وديوي يؤكد على أهمية تحقيق قدر أكبر من المساواة الاقتصادية من أجل ديمقراطية سليمة بطريقة لا تقوم بها النظريات المتنافسة، نظراً لأن مطالب التقسيم العادل للعمل مبررة بالرجوع إلى الاوضاع الاجتماعية الضرورية لكل من التعاون الديمقراطي والفرص المتاحة لتطوير شعور جوهري بالذات، فإن متطلبات التوزيع والاعتراف مرتبطة ببعضها بعض بشكل منهجي. ان الفكرة الأساسية هي التفكير في التوزيع الكامل للأجور عبر تقسيم العمل في أي مجتمع كتعبير عن الأنماط الحالية للتقدير الاجتماعي فيما يتعلق بأنواع المهام الفردية، والقدرات اللازمة لأدائها، ومساهمتها الاجتماعية الشاملة، اذ ينبغي عدّ الصراع التوزيعي أكثر عدلاً للسلع والموارد بمثابة صراعات اعتراف. ومن ثم إن العدالة التوزيعية هي شرط أساسي لتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على تقدير اجتماعي للمواطنين جميعا، وهذه الفرصة المتساوية للحصول على التقدير ضرورية لتحقيق ديمقراطية اجتماعية مثمرة ومتعاونة

في حل المشكلات. ولذا، هناك صلة مباشرة ين الديمقراطية والعدالة الاقتصادية، على النقيض من النظريات الإجرائية للديمقراطية إذ يكون تحديد مستوى مناسب من المساواة الاقتصادية تحت تصرف تقلبات سياسة الدولة الرسمية، السياسة التي يتم تنفيذها في سياق طارئ من خلال الممارسة القانونية والتاريخية المحددة للمواصفات الدستورية.

الخاتمة:

ان مفهوم التخصص في العمل الذي يستند اليه أكسل هونيث في دعم حجته الاصلاحية يعود الى التقليد الفلسفي القديم لا سيما عند افلاطون بالرغم ان افلاطون قد قدم من خلال هذه الحجة تغييراً جذرياً وبديلاً عن الديمقراطية الا ان هونيث قد عنى به تغييراً اصلاحياً للديمقراطية. وعليه لا يمكن عد مشروع هونيث الديمقراطي سوى انه مشروع يرمي الى معالجة السلبيات التي خلفتها الليبرالية الكلاسيكية في حق الافراد بالمشاركة في المجال السياسي. ومن خلال ما تم عرضه وتحليله للديمقراطية الراديكالية عند هونيث في ثنايا الدراسة، فقد توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات اهمها:

١ – ان النماذج الثلاث من الديمقراطية الراديكالية هدفها تقويمي، تسعى للحفاظ على المنجز الليبرالي، مع السعي الى مشاركة الفرد أكثر في الحياة السياسية، وعدم الاكتفاء بمشاركته الدورية في الانتخابات.

٢ – ان نظام الحكم الديمقراطي لا يعني فقط مشاركة الفرد في الانتخابات وانما المشاركة في صنع القرار السياسي.

٣ – يسعى هونيث ومن خلال أنموذج ديوي الى تقديم رؤية تعاونية للمجتمع الديمقراطي، على معايير واقعية تنسجم أكثر مع المجتمع من الديمقراطية الجمهورية لحنا ارندت والديمقراطية الاجرائية لهابرماس.

٤ – ان مجتمع السوق يمثل التعبير الحقيقي عن مصالح الفرد وحافزاً للمشاركة السياسية.

ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

هوامش توضيحية:

(١) الفيلسوف الالماني ولد في مدينة إيسن عام ١٩٤٩، بدأ دراسته الاولية في بون ثم انتقل الى جامعة برلين ليواصل دراسته الاكاديمية فيها، وقبل استقراره الاخير في جامعة غوته في فرانكفورت كأستاذ للفلسفة الاجتماعية، التحق بمعهد ماكس بلانك. لقد تأثر هونيث بالعديد من المدارس الفكرية وفلاسفتها ابتداءً من اقطاب الجيل الاول لمدرسة فرانكفورت ثم الجيل الثاني لها، وما اختلافاته الفكرية مع اقطاب هذه المدرسة الا نتاج للحس النقدي الذي تمرس عليه هونيث من اقطاب هذه المدرسة لإعادة بناء النظرية النقدية بما يواكب المتطلبات الجديدة للمجتمع. يعد هونيث اليوم من ممثلي الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية ومن اهم مؤلفاته، كتاب "الصراع من اجل الاعتراف"وكتاب" اعادة توزيع ام اعتراف" عام ٢٠٠٣، وهو مناظرة مع نانسي فريزر، وكتاب "التشيؤ: دراسة في نظرية الاعتراف" عام ٢٠٠٥، وكتاب "نظرة جديدة على فكرة قديمة" عام ٢٠٠٨، وكتاب "امراض العقل: على إرث النظرية النقدية اتجاهات جديدة في النظرية النقدية" عام ٢٠٠٩، وكتاب" أنا في نحن: دراسات في نظرية الاعتراف" عام ٢٠١٢، وكتاب "حق الحرية: الأسس الاجتماعية للحياة الديمقراطية" عام ٢٠١٤، واخرها كتاب "فكرة الاشتراكية: نحو التجديد" عام ٢٠١٦ (بومنير ٢٠١٣، ٧).

(*) لا يقصد بها الصراع من اجل البقاء على قيد الحياة كما هو معروف عند هوبز ومكيافللي وانما الصراع من اجل الاعتراف بالآخر كما هي عند هيغل في كتابه ظاهريات الروح.

قائمة المصادر:

بومنير، كمال، مترجم. 2013. التشيؤ بحث موجز في النظرية النقدية. الجزائر: دار الامل.

List of references:

Arentshorst, Hans. 2016. "Towards a reconstructive approach in political philosophy: Rosanvallon and Honneth on the pathologies of today's democracy". *Thesis Eleven* 134, no. 1 (June): 42-55. https://doi.org/10.1177/0725513616646019

Deranty, Jean Philippe .2009. *Beyond Communication. A Critical Study of Axel Honneth's Social Philosophy.* Boston: Brill.

Dewey, John. 1963. *Liberalism and Social Action.* Maryland: National Book Network.

Dewey, John. 2001. *Democracy and Education*. The Pennsylvania State University. https://www.academia.edu/24704521/Democracy_and_Education_A_Penn_State_Electronic_Classics_Series_Publication

Gregory R. Smulewicz-Zucker. 2019. "Losing Sight of Power: The Inadequacy of Axel Honneth's Theory of the Market and Democracy". *In Axel Honneth and the Critical Theory of Recognition*, edited by Volker Schmitz, 125-144. Switzerland: Palgrave Macmillan.

Habermas, Jiirgen. 1994. "Three Normative Models of Democracy". *Constellations* 1, no. 1 (December): 1-10. https://doi.org/10.1111/j.1467-8675.1994.tb00001.x

Honneth, Axel. 1998."Democracy as Reflexive Cooperation: John Dewey and the Theory of Democracy Today". *Political Theory* 26, no. 6 (December): 763-783.

Honneth, Axel. 2007. *Disrespect: The Normative Foundations of Critical Theory.* UK: Polity Press.

Lysaker, Odin. 2017. "Institutyonal Agonism: Axel Honneth Radical Democracy" *Critical Horizons A Journal of Philosophy and Social Theory* 18. No. 1 (Feb): 33-51. https://doi.org/10.1080/14409917.2017.1275168

Zurn, Christopher. 2005. "Redistribution, and Democracy: Dilemmas of Honneth's Critical Social Theory". *European Journal of Philosophy* 13.

ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

no. 1 (March): 89-126. https://doi.org/10.1111/j.0966-8373.2005.00223.x